

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

النمو الاقتصادي

في عام 2020 واجه السودان عدد من التحديات كنتيجة للأوضاع الداخلية وكذلك الأضرار الناتجة عن السيول والفيضانات، إضافة إلى التبعات الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19 بما أدى إلى انكماش الأنشطة الاقتصادية وتراجع مستويات الصادرات وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية. استلزم ذلك إحداث تحول كبير في السياسات الاقتصادية ومنهجية إدارة الاقتصاد القومي بهدف تجاوز الاختلالات الداخلية والخارجية .

بناء عليه، سجل الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً بنسبة 4.8 في المائة في عام 2020. كان القطاع الصناعي أكبر القطاعات الاقتصادية تضرراً بسياسات الإغلاق إضافة إلى القطاع النفطي نتيجة الانخفاض المستمر في إنتاج النفط.

رغم التحديات الاقتصادية التي واجهت السودان خلال العام الماضي تم تبني عدد من الإصلاحات من بينها إصلاح دعم السلع الأساسية. تتمثل أبرز أولويات الإصلاح في المرحلة الراهنة في تحقيق معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي كافية لخفض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل للشباب والإناث وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ارتفع المستوى العام للأسعار بشكل ملموس في عام 2020 بما يعزى إلى تأثير جملة من العوامل من بينها الآثار الناتجة عن وباء كوفيد-19، إلى جانب استمرار الاختلالات الداخلية والخارجية التي أدت إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وتراجع القوة الشرائية للعملة الوطنية. في ظل هذه التطورات ارتفع بلغ معدل التضخم خلال عام 2020 ليسجل نحو 163.26 في المائة كنتيجة أساسية للزيادة التي شهدتها أسعار المواد الغذائية والسلع المستوردة في سلة المستهلك. كما تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم قد بلغ نحو 304.33 بالمائة خلال شهر يناير 2021. فيما يتعلق بتطورات المستوى العام للأسعار خلال عامي 2021 و2022، فمن المتوقع وفق البنك المركزي السوداني أن يبلغ معدل التضخم نحو 103.0 في المائة عام 2021، وتراجعته إلى 36.7 في المائة في عام 2022.

التطورات النقدية والمصرفية

تم حديثاً تبني حزمة من السياسات والإجراءات تستهدف إصلاح نظام سعر الصرف وتوحيده من خلال انتهاز نظام سعر الصرف المرن المدار. في هذا الإطار أصدر بنك السودان المركزي عدد من المنشورات والضوابط الموجهة للمصارف وشركات الصرافة لتنفيذ الرؤية الإصلاحية للدولة اعتباراً من شهر فبراير 2021، وذلك بتوحيد سعر الصرف بما يساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- توحيد واستقرار سعر الصرف وتحويل الموارد من السوق الموازي الي السوق الرسمي.
- استقطاب تحويلات السودانيين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية.
- استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- تعزيز العلاقات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية والدول الصديقة بما يضمن استقطاب تدفقات المنح والقروض من هذه الجهات.
- تحفيز المنتجين والمصدرين والقطاع الخاص من خلال وجود سعر صرف مجزي.
- سد الثغرات لمنع استفادة المضاربين من وجود فجوة ما بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي.
- المساعدة في العمل على إعفاء ديون السودان الخارجية بالاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

تقارير آفاق قطرية: السودان

من المتوقع ان ينمو عرض النقود بواقع 86.1 في المائة و45.9 في المائة في عامي 2021 و2022 على التوالي¹. سيركز البنك المركزي على السياسات اللازمة لإنجاح متطلبات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والعمل على تدعيم القطاع المصرفي من خلال تعزيز القواعد الرأسمالية، وتبني الأطر المحاسبية الدولية، ومواكبة متطلبات غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واستكمال المتطلبات التشريعية اللازمة لضمان فعالية واستقلالية البنك المركزي.

إضافة لما سبق، سيركز البنك المركزي في الفترة المقبلة على الآتي:

- ضبط السيولة المحلية والحد من التمويل المباشر وغير المباشر للحكومة.
- تحويل الحسابات الحكومية من المصارف التجارية إلى البنك المركزي.
- التنسيق مع وزارة المالية لاستكمال عمليات نظام حساب الخزانة الموحد.
- تفعيل أدوات الدفع الإلكتروني.
- ضبط وترشيد الطلب الحكومي على النقد الأجنبي ومساعدة المصارف على تعزيز علاقاتها المصرفية مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية بالخارج واستقطاب تحويلات ومدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

التطورات المالية

واجه الاقتصاد السوداني تحديات كبيرة في عام 2020 انعكست على أوضاع المالية من أهمها ركود النشاط الاقتصادي والارتفاع غير المسبوق لمعدل التضخم والانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. زاد من أثر هذه التحديات على أوضاع المالية العامة التداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19.

في هذه الأثناء، تراجعت الإيرادات الكلية لتسجل نحو 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بإيرادات قُدرت بنحو 27.3 في المائة من الناتج في مشروع الموازنة نتيجة تداعيات وباء كوفيد-19 وانخفاض الأسعار العالمية للنفط وكميات إنتاجه وبالتالي انخفاض عائدات رسوم عبور نفط دولة جنوب السودان، إلى جانب ضعف الأداء الاقتصادي للهيئات والشركات الحكومية.

في المقابل، مثلت النفقات العامة نحو 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30.8 في المائة للمستوى المُقدر في الموازنة العامة وتوجه جانب مهم منها لتمويل الهيكل الجديد للرواتب ودعم السلع الأساسية والصرف على بنود الدعم الاجتماعي وحزمة تحفيز لمواجهة تداعيات وباء كوفيد-19 (14.6 مليار جنيه).

في ضوء ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق الموازنة العامة للدولة لعجز بنسبة 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام الماضي.

يأتي إعداد موازنة العام الجاري في سياق يستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتغلب على الاختلالات الهيكلية وإدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والتغلب على الفجوات التمويلية. بناء عليه، تضمنت الموازنة تدابير لزيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة كفاءة التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية ومراجعة الإعفاءات الجمركية والضريبية ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي.

على صعيد الإنفاق، تضمنت الموازنة سياسات لتحديد وترتيب أولويات الإنفاق العام وتطبيق هيكل الأجور الموحد وتطوير وتفعيل آليات الضمان والحماية الاجتماعية والاهتمام بالبنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، والعمل على تضمين أهداف التنمية المستدامة في الموازنة العامة.

¹ IMF, (2021). "IMF Management Completes First Review of Staff-Monitored Program with Sudan". March.

تقارير آفاق قطرية: السودان

كما تم التوجه إلى تبني سياسات لتمويل عجز الموازنة العامة من موارد غير تضخمية وخفض العجز الجاري والكلي والدين العام إلى المستويات الآمنة وضبط الاستدانة من الجهاز المصرفي لإتاحة موارد لدعم النمو الاقتصادي، والحد من إصدار خطابات الضمانات الجديدة وحصرها في المشروعات التنموية.

تضمنت موازنة العام الجاري إيرادات بواقع 999 مليار جنيه (16.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومصروفات بواقع 1099 مليار جنيه (18.9 في المائة من الناتج)، تشكل من بينها المصروفات الجارية نحو 81 في المائة، والرأسمالية نحو 209,7 مليار جنيه بما يشكل 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. عليه، من المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة نحو 1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.